

## تقرير

شوقي عشقوني  
lionbars@hotmail.com

## ماكرون يعلنها حرباً مفتوحة ضد الإرهاب والإسلام الانفصالي... والتدخل التركي

وصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في سياسته الخارجية الى نقطة الذروة: كباش مع تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، دخول منسق مع الروس على خط ناغورني قره باغ، مبادرة سياسية اقتصادية في لبنان تلامس حدود التورط، تعزيز للعلاقات مع العراق. لكنه يجد نفسه امام تحديات داخلية كثيرة تفرض عليه الحد من انشطته الخارجية

من جهة تتفاهم جائحة كورونا وتتسع وتدفع في اتجاه تدابير الاغلاق من جديد وتجعل الوضع الاقتصادي يعاني، وبفعل هذه التدابير، من انكماش وتراجع في النمو والمؤشرات. من جهة ثانية هناك هاجس الارهاب وكابوسه على يد اسلاميين متطرفين يعود للظهور وبقوة.

عقب الهجمات الارهابية الثلاث التي ضربت فرنسا بين اواخر ايلول واواخر تشرين الاول في باريس وكونفلان سانت هونورين ونيس واتسمت بعنف دموي ووحشية وقطع رؤوس، عاد الملف الارهابي ليحتل واجهة الاهتمامات الرسمية والسياسية والاعلامية في فرنسا. وتخوف الرئيس إيمانويل ماكرون، ومعه الحكومة، من ان تستغل المعارضة اليمينية ممثلة باليمين المتطرف (حزب التجمع الوطني) واليمين الكلاسيكي (حزب الجمهوريين) تواتر العمليات الارهابية المتنقلة سلاحا في وجه السلطة المتهمه بالعجز والتفاهت، وضد ماكرون شخصيا في المعركة السياسية المقبلة التي عنوانها الانتخابات الرئاسية في ربيع عام 2022، والتي ينوي خوضها من اجل ولاية ثانية.

بعد ان كشف ماكرون عن خطته لمحاربة ما يسميه الانفصالية الاسلامية التي ستأخذ شكل مشروع قانون يقدم الى مجلس الوزراء في التاسع من الشهر الجاري، قبل ان يأخذ طريقه الى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، فان تركيزه اليوم يقوم على سد المنافذ كلها التي يتسلل منها الارهاب.

من هنا، يراد للمقاربة الحكومية هذه المرة ان تكون شاملة، بحيث تضرب البيئة

الداخلية التي يمكن ان تفرز الارهاب، وهي التطرف والاسلاموية السياسية، واغلاق المسالك غير الشرعية التي تمكن المتطرفين والجهاديين من الولوج الى الاراضي الفرنسية مثلما حصل في نيس، حيث وصل التونسي ابراهيم العيساوي اليها من ايطاليا، واخيرا التخلص من الاجانب الذين ترى فيهم فرنسا تهديدا لامننا الداخلي من المتطرفين. عليه، فان ماكرون يريد الدفع في اتجاه تعاون اوروبي اوثق في محاربة الارهاب، وهو ما يمر عبر حماية الحدود الخارجية للاتحاد، واعادة النظر في معاهدة شينغن.

شرح ماكرون، على امتداد الاسابيع الماضية، استراتيجيته لمحاربة ما يسمى الانفصالية الاسلامية، او مشروع المجتمع المضاد، الذي يجري العمل عليه في فرنسا، بحسب قوله، من خلال الاعلان عن اجراءات خاصة في مجال التعليم وكذلك مسألة تنظيم عمل ائمة المساجد. هذا الخطاب المناهض للنزعة الانعزالية، الذي كان منتظرا بترقب شديد وارجح مرارا، يأتي في سياق حساس في فرنسا حيث تعد العلمانية قيمة اساسية، فيما يمثل الاسلام الديانة الثانية في البلاد. ويأتي كذلك فيما يتعرض ماكرون لنيران اليمين واليمين المتطرف اللذين يتهمانه بالتراخي، واليسار الذي يندد بوصم المسلمين لاسباب انتخابية.

المقصود بالانفصالية ليس الانفصال الجغرافي، وانما ايجاد بيئات موازية فكرية واجتماعية وممارسات عن طريق حرق الدين وعزل المسلمين عن بيئتهم. والانفصالية الاسلامية، بحسب ماكرون، هي ميل قطاعات من المسلمين الى

من محاربة هذه النزعات الانفصالية. وترتكز هذه الاستراتيجية الى عدة محاور، منها:

1- الحرص على حيادية المرافق العامة ومنع استخدام الشعارات والرموز الدينية في المؤسسات العامة او الممارسات التي لا تتوافق مع اساليب العيش في الجمهورية الفرنسية.

2- فرض الرقابة على الجمعيات التي تغلغت فيها النزعات الايديولوجية الانفصالية اكانت رياضية او اجتماعية او ثقافية او لغوية.

3- التشديد على التعليم واهميته وان المدرسة هي المصهر الطبيعي للاجيال. وما تريده الحكومة ان تمنع قطعيا التعليم في المنازل. خوف ماكرون هو من المدارس الموازية الموجودة بشكل عشوائي ومن غير رقابة. وسيكون من الصعب لاحقا الاتيان بمدرسين من دول عربية او غير عربية (تركيا) يقومون بالتعليم بعيدا من اعين وزارة التربية. خلاصة الرئيس الفرنسي ان الجمهورية ستقاوم من خلال المدرسة من يسعى الى تدميرها، خصوصا

وان العديد من المدارس التابعة للمسلمين خاضعة لتيارات متشددة، وهي تستهدف عشرات الالاف من الاطفال الذين يدرسون في منازلهم. كذلك ثمة جمعيات ثقافية ورياضية ظاهرها نظيف، الا انها في الواقع تستخدم الثقافة والرياضة لاغراض سياسية، وهو ما سيسعى مشروع القانون الى محاربتها.

4- تحديد كيفية التعامل مع اسلام فرنسا والوصول الى اسلام الانوار، اي المعتدل والمنفتح والقابل للعيش المشترك بحيث يكون شريكا للجمهورية. الهدف مما ستقوم به الحكومة، مع احترام مبدأ الفصل بين الدين والدولة، بناء تنظيم او هيئة

يرمي الرئيس الفرنسي الى ضرب البيئة الداخلية التي يمكن ان تفرز الارهاب وهي التطرف والاسلاموية السياسية.

تفضي الى اسلام مسالم بعيدا من الترويج للاسلام السياسي الجهادي الذي عانت منه البلاد. لذلك يريد ماكرون تحرير الاسلام من التأثيرات الاجنبية من طريق وضع حد للاستعانة بأئمة من الخارج خلال اربع سنوات والتركيز على تأهيل أئمة مسلمين فرنسيين وتوفير الشفافية المالية للمنظمات والجمعيات الاسلامية.

5- محفزات ووسائل تدفع في اتجاه التعلق بالجمهورية وقيمها خصوصا في الاحياء الصعبة والضواحي. ذهب الرئيس الفرنسي الى حد الاعتراف بأن الدولة ساهمت في ايجاد الغيتوات واهملت العديد من الاحياء والضواحي، الامر الذي سهل عمل الايديولوجيات المتطرفة. لذا، فان غرضه اعادة الجمهورية الى كل الاراضي الفرنسية واطلاق مشاريع اجتماعية وتربوية وثقافية واقتصادية ومحاربة التمييز في التعليم والعمل والمسكن، وكل ذلك من اجل العيش المشترك.

واضح ان ماكرون، بتشديده على اعادة قبضة الدولة الى الاحياء والضواحي التي خرجت منها بفعل الانغلاق المجتمعي



والاتحاد الاوروي، ودفاعه عن الحاجة الى فرض عقوبات على تركيا، ودفعه الحلف الاطلسي لكي يفتح عينيه بازاء سياسات اردوغان الخطيرة، تجعل باريس، من بين البلدان الاوروية كافة، في المرمى التركي، خصوصا بعدما بات التصعيد بين الجانبين سببا اخر لا يقل اهمية، وهو يعود الى عدد من التدابير التي كشف عنها ماكرون في استراتيجيته لمواجهة الراديكالية الاسلامية والتطرف. وهي تهدف الى وضع حد لاستجلاب ائمة مسلمين من الخارج، وتفضيل تنشئتهم وتأهيلهم محليا، وتحويل الاسلام من الاسلام في فرنسا الى اسلام فرنسا، وفرض الرقابة على المدارس الخاصة غير المتعاقدة مع الدولة التي تخرج عن رقابتها الى حد بعيد، وحجب التمويل الخارجي، والرقابة على الجمعيات الاسلامية، وبشكل عام محاربة الاسلام السياسي في البلاد الذي يعده وزير الداخلية جيرالد دارمانان العدو الداخلي. لا بد من الاشارة الى ان مزاج الرأي العام في فرنسا يميل يمينا، وماكرون واقع بين مطرقة الاسلاميين والارهاب من جهة، وسندان ضغوط اليمين واليمين المتطرف. هذه التدابير المتشددة لا يبدو انها تلقى قبولا لدى الرئيس التركي الذي يعد نفسه المدافع عن الاسلام والمسلمين ونصيرهم. مشكلته ان تفعيلها سيحرم اردوغان من رافعة تمكنه عادة من فرض سيطرته على الجالية التركية وبعض الجالية الاسلامية التي يقدر عددها بنحو 6 ملايين نسمة، وهي الاكبر في اوربا. فوقف استجلاب الائمة يعني ان باريس لن تسمح لاحقا بمجيء ما لا يقل عن 300 امام تركي. وفرض الرقابة على الجمعيات سيحد من التأثير الخارجي.

كذلك، فان وضع المدارس الاسلامية الخاصة تحت رقابة وزارة التربية، ومنع تدفق التمويل الخارجي، يمكن ان تحول دون طموحات اردوغان على المستوى الاسلامي الفرنسي والاوروي، الامر الذي يزيد من سكب الزيت على نار العلاقات الملتهبة بين الدولتين والرئيسين.



يتصرف الرئيس التركي كما لو انه المدافع عن الاسلام والمسلمين ونصيرهم.



تتوخى فرنسا اتخاذ اجراءات تمنع النزعات الانفصالية في البلاد.

صحته العقلية. هذه ليست المرة الاولى التي يهاجم فيها اردوغان نظيره الفرنسي بهذا العنف. لكنها المرة الاولى التي يدخل فيها الاسلام عنصرا في التصعيد الفرنسي - التركي، وذلك منذ خطاب ماكرون في مدينة ليه مورو الذي كرسه لمحاربة الانفصالية الاسلامية والاسلام السياسي بشكل عام.

ثم جاءت العمليات الارهابية في نيس وعلى مقربة من باريس والصدمة التي احدثتها في فرنسا، مع ما رافقها من ردود افعال، لتزيد الطين بلة. تعد مصادر فرنسية متابعة ملف العلاقات بين باريس وانقره ان مواقف الرئيس ماكرون المتشددة داخل الحلف الاطلسي



تبدو فرنسا اليوم كأنها في حالة حرب على الاسلامية والارهاب بعد العمليات الارهابية الاخيرة.

والارهاب والراديكالية والتطرف بعد العمليات الارهابية الاخيرة وقتل صامويل باي، واصابة استقرار المجتمع الفرنسي ووحدته ومبادئ الجمهورية الفرنسية ومصالحها في الصميم.

لكن لوهلة اولي، بدا ماكرون في صدام مع العالم الاسلامي نتيجة الخلط بين الاسلام والارهاب من جهة، والتفسير غير المقبول لحرية الرأي والتعبير اذا مست بمقدسات ورموز دينية. ومع سعي ماكرون الى تصحيح الصورة وتأكيده انه لا يحارب الاسلام الذي له مكانة في الجمهورية الفرنسية، بل يحارب الاسلام السياسي والتوجهات المتطرفة الانطوائية والانفصالية، فان الغضب هدا نسبيا في الدول الاسلامية، لكنه لم يهدأ في تركيا.

العلاقات بين تركيا وفرنسا وصلت الى ادنى مستوياتها، والى اقصى درجات التوتر والتصعيد. وقد احتل التأزم في العلاقات بين باريس وانقرة واجهة الاهتمامات السياسية والاعلامية في فرنسا بعد الاهانات التي وجهها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى ايمانويل ماكرون، ملمحا الى انه مصاب باختلال عقلي، طالبا منه ان يعتمد الى اجراء فحوصات للتأكد من

## استراتيجية شاملة من 5 محاور لمواجهة الاسلام الانفصالي

رئيسية للجدل الانتخابي. من هنا، كان على ماكرون ان يتصدى لها. وبعد تأجيل وراء تأجيل، يبدو ان مقاربهه اصبحت ناضجة وخطته واضحة وهي ما اكب على عرضها وتفصيلها، بحيث لا يترك الساحة فارغة لليمين واليمين المتطرف الذي يرى في هذه المسائل نقاط ضعف للانقضاض عليه. المرشح الذي كان قد تميز عن غيره خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الاخيرة سنة 2017 باستبعاد السجل المكروور حول الهجرة والاسلام، وما يمثلان من تهديد لهوية فرنسا الحقيقية، ولانها واستقرارها، عاد ليتبنى ابرز مفردات هذا الخطاب، وان بصيغة مستحدثة.

هكذا تبدو فرنسا اليوم كأنها في حالة حرب متعددة الشكل والمسرب على الاسلامية

وتراجع الخدمات العامة وهيمنة ما يسمى الاسلام السياسي واستفحال العنف والممارسات التمييزية، فانه يريد اجتذاب الجناح اليميني في المجتمع وابرار تشدده. بتركيزه، في مرحلة لاحقة، على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، فانه يرضي اليسار وكل الذين يهتمون الدولة بالتخلي عن القيام بواجباتها في المناطق التي تعاني من الفقر والعنف والمخدرات والتمييز. ويرى مراقبون ان الخطة الرئاسية لها خلفية سياسية، اذ ان المجتمع الفرنسي يميل الى اليمين، وماكرون الراغب في الترشح لولاية جديدة في انتخابات عام 2022 يريد اجتذاب شرائح من اليمين، خصوصا وان اليمين واليمين المتطرف ممثلا بالجهة الوطنية سيركزان على المسائل الامنية وعلى الخوف وهما يريان فيها نقطة الضعف الرئاسية.

ويأتي كشف ماكرون عن هذه الاستراتيجية في لحظة بالغة الاهمية قبل اقل من عام ونصف عام على انتخابات رئاسة الجمهورية ربيع 2022، حيث يرى المراقبون ان اشكالية العيش المشترك والامن وموقع الاسلام داخل المجتمع الفرنسي وملف الضواحي ستكون محاور